فن تخريج الحديث

للدكتور / عزت علي عيد عطية

الأستاذ المشارك بالكلية



تقديـــم

يشتمل علم تخريج الحديث على التعرف على الأسانيد المختلفة للحديث والمقارنة بينها من ناحية رواتها وما يتصل بهم من التجريح والتعديل، ومن ناحية اتصال السند وانقطاعه وكيفية الرواية من التحديث والاخبار وما الى ذلك توصلا الى الحكم على الحديث بالقبول أو الرد.

وهو لذلك يعتبر تطبيقا عمليا لعلم مصطلح الحديث ودراسة تطبيقية لمناهج المؤلفين، وطريقة سليمة لنقد المؤلفات في الحديث، ووضع الأحاديث في مراتبها اللائقة بها من ناحية الصحة أو الحسن أو الضعف ..

ويحتاج المخرج الى دراسة واعية لِعلوم السنة، وتعرف واف على الكتب المؤلفة في شتى فنون الحديث النبوى رواية ودراسة، للأستعانة بها في البحث عن الحديث والحكم على رواته، والتوصل بذلك الى الحكم على الحديث .

وقد عنى العلماء بتخريج الأحاديث الواردة في بعض الكتب المشهورة في الفنون المختلفة، وفاء بواجب الكشف عن الحق من الباطل والصحيح من الزائف، وادراكا منهم أن الاستشهاد بحديث عن الرسول - صلى الله عليه وسلم - قد يكون أساسا لقاعدة علمية، أو فائدة فكرية، فإذا ما ثبت بالبحث العلمى الدقيق المتمثل في فن التخريج عدم ثبوت نسبة الحديث إلى الرسول - صلى الله عليه وسلم - بطلت القاعدة، وذهبت الفائدة وزالت عنها الصبغة التى تجعلها تعبيرا عن توجيه نبوى، واقتصر أساسها على قائلها دون سواء .

ومما ينبغي أن نوجه النظر اليه أن التخريج - على ما ينبغي أن يكون عليه - هو قمة البحث في السنة، ولا يستطيع الاجتراء عليه والقيام به، الا من أتسع في علومها

مجاله، وطال باعه ، وتمثلها فهما ووعيا وادراكا يصل به إلى درجة المحدث أو الحجة أو الحافظ أو الحاكم أو أمير المؤمنين في الحديث.

ومن هنا لم ينشط لهذا الفن إلا القلائل، ولم يبرع فيه إلا النابغ من العلماء المتقنين، وكان الدخول فيه، وولوج بابه، مزلة أقدام، وكشف عوار، وإبانة - أكمل ما تكون الابانة - عن شخصية المخرج.

وإذا كان من المعلوم أن من ألف فقد استهدف، فإن من خرج فقد دخل في غمار الخاصة من علماء الحديث، ونصب نفسه حاكما على ما يبحث عنه من الحديث، وعليه أن يتخلى عن التساهل المخلّ، أو التشدد الذي يخرج به عن حد الاعتدال، وإذا لم يكن عنده من ثروة العلم ما يغنيه في هذا المجال فإنه سيبادر إلى تجريح العدول وتصحيح الضعيف، وتضعيف القوى، وما إلى ذلك من مظاهر الأختلال.

ولا يفتضح المخرج بالجهل بفنون الحديث فقط، بل ان التخريج يكشف عن مدى المعرفة بالمؤلفات في الحديث، ويبرز التفاوت بين علماء السنة فيما يتصل بالحفظ والضبط وجميع المصنفات والتعرف على المصنفين .

ويشتمل التخريج فضلا عن الحكم على الحديث على بيان المدرج، ومظاهر الاضطراب، وبيان المتفق، والمفترق، والمؤتلف والمختلف، وطبقات الرواة، ومظاهر ضعف السند من الانقطاع، والتدليس ، والشذوذ والعلل القادحة، وسائر ما يشتمل عليه علم مصطلح الحديث.

وبالجملة فمخرج الحديث يمثل الناحية التطبيقية فيما يتصل بدراسة الحديث، إنه يطبق القواعد، ويتوصل الى النتائج، وغالبا ما تثمر بحوثه الجديد من الفصول، والفريد من الأنواع، والكشف عن خطأ وقع فيه بعض السابقين ، وتوضيح بعض ما خفي من المذاهب بالتعرف على أسبابه وبواعثه.

انه يسير بنفسه بين الألوان المختلفة لفنون الحديث ، ويوازن بين الآراء المتعددة في الحكم على بعض الرواة، وقد يتوصل فيما يتصل بالضبط الى توهين ثقة، أو دفع الضعف من هذه الناحية عن ضعيف.

ويتفاوت علماء التخريج في سعة العلم، وتيسر الظروف واتقان الصنعة، ووفرة المراجع، فضلا عن المزايا الشخصية لكل منهم كسرعة الوصول الى الحديث، والإحاطة بطرق التصنيف والتمكن من تطبيق القواعد العامة على الجزئيات، وعلى أساس ذلك تتفاوت تصانيفهم في قيمتها وما تحتوى عليه من الفوائد، وما تتناوله من البحوث .

تخريــج الحديث

في القاموس: خرج اللوح تخريجا كتب بعضا وترك بعضا، وخرج العمل جعله ضروبا وألوانا.

وقال المناوى: التخريج من خرج العمل تخريجا واخترجه بمعنى استخرجه، ومعنى تخريج الحديث عزو الاحاديث الى مخرجهـا من أئمـة الحـديث من الجوامـع والسنـن والمسانيد .

ويعرف تخريج الحديث في علوم الحديث بالاعتبار:

والاعتبار هو سير الحديث أى البحث عنه وتتبعه في مصنفات الحديث المختلفة من المعاجم والمشيخات والجوامع[1] والمسانيد، والفوائد والأجـزاء ونحـو ذلك لمعرفـة طرق الحديث ورواته والحكم بوجود منابع أو شاهد له أو الحكم عليه بالإفراد..

والمتابع هو الراوى الذى شارك راوى الحديث الذى نقوم باعتباره في رواية الحديث، ويشترط في تحقق المتابعة أن يكون المتابع معتبرا به بأن لا يتهم بكذب أو ضعف أو بشيء مما ينزل بروايته عن أدنى درجات القبول .

(١) المعاجم جمع معجم، وهو ماذكرت فيه الأحاديث على ترتيب الصحابة أو الشيوخ أو البلدان أو غير ذلك، والغالب أن يكونوا مرتبين على حروف الهجاء.

والمشيخات: بفتح الميم وسكون الشين وكسرها ـ ما اشتمل من المؤلفات على ذكر الشيوخ الذين لقيهم المؤلف وأخذ عنهم أو أجازوه وإن لم يلقهم.

والجوامع: جمع جامع وهو ما جمعت فيه الأحاديث على ترتيب أبواب الفقه كالكتب الستة أو على ترتيب الأبواب بحسب الحروف الهجائية كجامع الأصول لابن الأثير، أو رتبت الأحاديث نفسها بحسب الحروف كجامع السيوطي.

والمسانيد: ما جمع فيها مسند كل صحابي على حدة صحيحا أو ضعيفا.

والفوائد: ما جمع فيها ما استفاده المؤلف من شيوخه واستنبطه من المذاكرة والبحث.

والاجزاء: جمع جزء وهو مادون فيه حديث شخص واحد، أو الأحاديث المتعلقة بموضوع واحد.

وتنقسم المتابعة إى قسمين:
المتابعة التامة: وهي أن يتفق الراويان في رجال السند كلهم:
والمتابعة الناقصة: أن يتفق الراويان في بعض رجال السنـد ... وكلما نقص عدد من اشتركا في الرواية عنه من الرواة نقصت المتابعة.

والشاهد : ويقصد به وجود حديث بمعنى الحديث الذى نقوم باعتباره مع عدم وجود الحديث الأول بلفظه أو رواته .

هذا وقد يطلق على المتابعة شاهد، وعلى الشاهد متابع، والمدار في ذلك على وجود ما يقوى الحديث.

ويتضح ما ذكرناه بالمثال :
أولا : مثال الاعتبار: إن يروى حماد بن سلمة حديثا لم يتابع عليه عن أيوب عن ابن سيرين عن النبي صلى الله عليه وسلم، فينظر: هل رواه ثقة غير أيوب عن ابن سيرين، فان لم يوجد ذلك فثقة غير ابن سيرين عن أبي هريرة، وان لم يوجد ذلك فصحابي غير أبى هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم .. فأى ذلك وجد علم به أن للحديث أصلا يرجع اليه، ويعتمد عليه، والا فلا ..

ومثال المتابعة التامة: أن يرويه عن أيوب عن ابن سيرين عن أبي هريرة ....غير حماد .

ومثال المتابعة الناقصة: أن يرويه عن ابن سيرين غير أيوب، أو عن أبي هريرة غير ابن سيرين .

وتقصر المتابعة الناقصة عن التامة بحسب بعدها عنها.

ومثال الشاهد: أن يروي حديث آخر بمعناه ..

وهل يعد شاهدا ما روى بلفظ الحديث المعتبر عن غير الصحابي الذى رواه النبي صلى الله عليه وسلم أو يحسب في عداد المتابع؟

قيل: المدار في تمييز المتابع عن الشاهد أن المتابع باللفظ والمشاهد بالمعنى، فما دام اللفظ واحدا فيعتبر ما شارك الصحابي صحابيا صحابيا آخر في رواية لفظا متابعا ... وماروا‌ه الصحابي بمعنى الحديث المعتبر الذى رواه صحابي آخر عن النبي صلى الله عليه وسلم شاهدا...

وقيل المدار في افتراقهما على الصحابي، فكل ما نقل عن ذات الصحابي بأن شارك من بعده من الرواة راو آخر فمتابع، والا بأن لم يتحد الصحابي في الحديثين فشاهد - وبه قال الجمهور ..

وقد يجتمع في حديث واحد مثال الشاهد والمتابعة بنوعيها ... ومن ذلك ما رواه الشافعي في الأم عن مالك عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «الشهر تسع وعشرون فلا تصوموا حتى تروا الهلال ولا تفطروا حتى تروه، فإذا غم عليكم فأكملوا العدة ثلاثين».

فهذا الحديث بهذا اللفظ ظن قوم أن الشافعي تفرد به عن مالك فعدوه في غرائبه، لأن أصحاب مالك رووه عنه بهذا الاسناد بلفظ: «فإن غم عليكم فاقدروا له» ، لكن وجدنا للشافعي متابعا وهو عبد الله بن مسلمة القعنبي حيث أخرجه البخارى عنه عن مالك، وهذه متابعة تامة ...

ووجدنا له متابعة قاصرة في صحيح ابن خزيمة من رواية عاصم بن محمد عن أبيه محمد بن زيد عن جده عبد الله بن عمر «فأكملوا ثلاثين» ...

وأيضا في صحيح مسلم من رواية عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر بلفظ «فاقدروا ثلاثين» .

ووجدنا له شاهدا رواه النسائي من رواية محمد بن حنين عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم فذكر مثل حديث عبد الله بن دينار عن ابن عمر بلفظ سواء، وهذا شاهد باللفظ، وأيضا رواه البخارى من رواية محمد بن زياد عن أبي هريرة بلفظ: «فان أغمي عليكم فأكملوا عدة شعبان ثلاثين، وذلك شاهد بالمعنى وقد بين ذلك ابن حجر ..

فإذا اعتبرنا الحديث ولم نجد له متابعا ولا شاهدا حكمنا بأنه فرد ... وقد حكم العلماء على كثير من الأحاديث بذلك فيقولون مثلا في الحديث الذى رواه حماد عن أيوب عن ابن سيرين عن أبي هريرة تفرد به أبو هريرة عن النبيّ صلى الله عليه وسلم، أو تفرد به ابن سيرين عن أبي هريرة، أو تفرد به أيوب عن ابن سيرين، أو تفرد به حماد عن ابن سيرين يعنون بذلك عدم وجود متابع أو شاهد لهذا الحديث.

هذا، ولا يعتبر متابعا الا الراوى المعتبر لا غيره، ومن أمثلة ما عدمت فيه المتابعة من وجه يثبت ما رواه الترمذى من رواية حماد بن سلمة عن أيوب عن ابن سيرين عن أبى هريرة أراه رفعه: «(أحبب حبيبك هونا ما عسى أن يكون بغيضك يوما ما، وأبغض بغيضك هونا ما عسى أن يكون حبيبك يوما ما)». قال الترمذى: حديث غريب لا نعرفه بهذا الاسناد الا من هذا الوجه.

قال العراقي في شرح الألفية: أى من وجه يثبت، وقد رواه الحسن بن دينار وهو متروك الحديث عن ابن سيرين عن أبي هريرة.

قال ابن عدى في الكامل: ولا أعلم أحدا قاله عن ابن سيرين عن أبي هريرة الا الحسن بن دينار ...

ومن حديث أيوب عن ابن سيرين عن أبي هريرة رواه حماد ابن سلمة، ويرويه الحسن بن أبي جعفر عن أيوب عن ابن سيرين عن حميد بن عبد الرحمن الحميرى عن علي مرفوعا والحسن بن أبي جعفر منكر الحديث، قاله البخارى ...

وبكثرة المتابعات والشواهد يتقوى الحديث ويترجح على غيره بشرط أن تكون هذه المتابعات والشواهد معتبرة لا يوجد فيها ضعيف أو مردود.

وإذا كان للحديث مخالف فانه ينقسم إلى أقسام :

١ - الشـــاذ

عرفه الشافعي وأبو يعلى عن جماعة من أهل الحجاز وغيرهما من المحققين بأنـه ماخالف فيه الراوى الثقة الجماعة من الثقات بالزيادة أو النقص في السند أو في المتن بحيث لا يمكن الجمع بينهما.

قال ابن الصلاح: ان كان مارواه مخالفا لما رواه من هو أولى منه بالحفظ لذلك وأضبط، كان ما انفرد به شاذا مردودا.

قال ابن حجر: فإن خولف الراوى بأرجح منه لمزيد ضبط أو كثرة عدد أو غير ذلك من وجوه الترجيحات فالراجح يقال له المحفوظ، ومقابله وهو المرجوح يقال له الشاذ.

مثال الشذوذ في السند ما رواه الترمذى والنسائي وابن ماجه من طريق ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن عوسجة عن ابن عباس أن رجلا توفى على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يدع وارثا الا عبدا هو أعتقه فأعطاه النبي صلى الله عليه وسلم ميراثه...

فإن حماد بن زيد رواه عن عمرو مرسلا بدون ابن عباس لكن قد تابع ابن عيينة على وصلة ابن جريج وغيره، ولذلك قال أبو حاتم: المحفوظ حديث ابن عيينة هذا، مع كون حماد من أهل العدالة والضبط ولكن رجع رواية من هم أكثر عددا منه.

ومثال الشذوذ في المتن زيادة يوم عرفة في حديث:
«أيام التشريق أيام أكل وشرب» فإن الحديث من جميع طرقه بدونها وانما جاء بها موسى بن علي بن رباح عن أبيه عن عقبة بن عامر كما أشار اليه ابن عبد البر - وقد صحح حديث موسى هذا - ابن خزيمة وابن حبان والحاكم، وقال انه على شرط مسلم، وقال الترمذي: انه حسن صحيح، وكان ذلك لأنه زيادة ثقة غير منافية لامكان حملها على حاضري عرفة .

ومثاله أيضا زيادة مالك في حديث زكاة الفطر قوله: من المسلمين، حيث تفرد بها عن غيره ...

وعرفه الحاكم بأنه ما تفرد به ثقة من الثقات وليس للحديث أصل بمتابع لذلك الثقة، قال النووي في شرح المهذب : وهو مذهب جماعات من أهل الحديث.

وهو على هذا التعريف يغاير المعلل من حيث ان المعلل قد عرفت علته الدالة على جهـة الوهم فيه من ادخال حديث في حديث، أو وصل مرسل، أو وهم راو، أو نحو ذلك، أما الشاذ فلم يوقف له على علة معينة، وفي هذا ما يشعر باشتراك كل من الشاذ والمعلل في كون كلاهما ينقدح في نفس السامع أنه غلط، وقد تقصر عبارته عن اقامة الحجة على دعواه، وأنه من أغمض الأنوع ولا يقوم به الا أهل الفهم في الحديث، بل قال ابن حجر: ان الشاذ أدق من المعلل، وقد مثل الحاكم للشاذ بعدة أمثلة نكتفي منها بما يلي :

١ - مارواه قتيبة بن سعيد قال: ثنا الليث بن سعد عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الطفيل عن معاذ بن جبل أن النبي صلى الله عليه وسلم كان في غزوة تبوك إذا ارتحل قبل زيغ الشمس أخر الظهر حتى يجمعها إلى العصر فيصليهما جميعا، واذا أرتحل بعد زيغ الشمس صلى الظهر والعصر جميعا، ثم سار، وكان إذا أرتحل قبل المغرب أخر المغرب حتى يصليها مع العشاء، وإذا ارتحل بعد المغرب عجل العشاء فصلاها مع المغرب.

قال الحاكم : هذا حديث رواته أئمة ثقات، وهو شاذ الاسناد والمتن لا نعرف له علة نعلله بها، ولو كان الحديث عند الليث عن أبي الزبير عن أبي الطفيل لعللنا به الحديث، ولو كان عند يزيد بن أبي حبيب عن أبي الزبير لعللنا به، فلما لم نجد العلتين خرج عن أن يكون معلولا، ثم نظرنا فلم نجد ليزيد بن أبي حبيب عن أبي الطفيل رواية ولا وجدنا هذا المتن بهذه السياقة عند أحد من أصحاب أبي الطفيل ولا عند أحد ممن رواه عن معاذ بن جبل غير أبي الطفيل فقلنا الحديث شاذ.

٢ - ومن أمثلته أيضا ما رواه محمد بن عبد الله الأنصارى قال: حدثنا أبي عن ثمامة عن أنس قال: كان قيس بن سعد من النبي صلى الله عليه وسلم بمنزلة صاحب الشرط من الأمير .. يعنى ينظر في أموره..

قال أبو عبد الله الحاكم: وهذا الحديث شاذ بمرة فإن رواته ثقات وليس له أصل عن أنس ولا عن غيره من الصحابة بإسناد آخر..

وعرفه الخليلي أبو يعلي بن عبدالله بن أحمد بن ابراهيم بن الخليل القزويني بأنه :

ما انفرد به الراوى ثقة كان أو غير ثقة، خالف أو لم يخالف، فما انفرد به الثقة يتوقف فيه ولا يحتج به، ولكن يصلح شاهدا، وما انفرد به غير الثقة فمتروك.

والحاصل - كما قال ابن حجر - من كلامهم: أن الخليلي يسوى بين الشاذ والفرد المطلق فيلزم على قوله أن يكون فى الشاذ الصحيح وغير الصحيح فكلامه أعم.

وأخص منه كلام الحاكم لأنه يخرج تفرد غير الثقة ويلزم على قوله أن يكون في الصحيح الشاذ وغير الشاذ - ومما يدل على ذلك من صنيعه أنه ذكر في أمثلة

الشاذ حديثا أخرجه البخارى في صحيحه من الوجه الذى حكم عليه بالشذوذ [٢]

وأخص منه كلام الشافعي لتقييده بالمخالفة، مع كونه يلزم عليه ما يلزم على قول الحاكم، لكن الشافعي صرح بأنه مرجوح وأن الرواية الراجحة أولى .

وهل يطلق على الشاذ حينئذ مع كونه مرجوحا أنه صحيح؟ قيل بالتوقف، وقيل : بالجواز، ويدل على ذلك المثال الذى ذكره الحاكم مع كونه في الصحيح، فإنه موافق على صحته مع أنه يسميه شاذا ولا مشاحة في التسمية...

هذا وفي كتب الصحيح المشترط فيها نفي الشذوذ أمثلة كثيرة لما انفرد به الثقة، ومن ذلك مايلي:

١ - حديث النهي عن بيع الولاء والهبة حيث لم يصح الا من رواية عبدالله بن دينار عن ابن عمر، حتى قال مسلم عقبهُ : الناس كلهم في هذا الحديث عيال عليه .

٢ - حديث ابن عيينة في الصحيحين عن عمرو بن دينار عن أبي العباس الشاعر عن عبدالله بن عمر في حصار الطائف، تفرد به ابن عيينة عن عمرو وعمرو عن أبي العباس، وأبو العباس عن ابن عمر .

٣ - قال مسلم في الايمان والنذور من صحيحه: للزهرى نحو من تسعين حديثا يرويه عن النبي صلى الله عليه وسلم لا يشاركه فيه أحد بأسانيد جياد[٣] ... ويمكن أن يقال عن الحاكم ان مافي الصحيح من الأفراد منتف عنه أنه ينقدح في نفس الناقد أنه غلط

---

(٢) راجع فتح المغيث للسخاوي جـ١ ص ١٨٧.

(٣) وقال ذلك بمناسبة رواية الزهري عن حميد بن عبدالرحمن بن عوف أن أبا هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: من حلف منكم فقال في حلفه باللات فليقل لا اله إلا الله، ومن قال لصاحبه تعال أقامرك فليتصدق.. قال مسلم: هذا الحرف يعني قوله «تعال أقامرك» لا يرويه أحد غير الزهري.

وأما الخليلي فليس في كلامه ما ينافي وجود الشاذ في الصحيح، لاسيما وليس هو ممن يشترط العدد في الصحيح .

ويقـــرب من الشاذ : الغريـــب .

الغريـــب

الغريب من الحديث على وزن الغريب من الناس، فكما أن غربة الانسان في البلد تكون حقيقية بحيث لا يعرفه فيها أحد بالكلية وتكون اضافية بأن يعرفه البعض دون البعض، كذلك الحديث ...

والغريب في اصطلاح المحدثين:

ما انفرد الراوى بروايته مطلقا سواء أكان تفرده بالرواية عن امام يجمع حديثه كالزهرى وقتادة وعروة بن الزبير أم لا، بحيث لم يشاركه في رواية هذا المروى عمن روى عنه أحد من الثقات أو غيرهم وسواء في ذلك أكان انفراده بجميع المتن أم ببعضه أو ببعض السند؟.

فمثال الانفراد بجميع المتن حديث النهي عن بيع الولاء وهبته فانه لم يصح إلا من حديث عبد الله بن دينار عن ابن عمر.

ومثال الانفراد ببعض المتن أن يأتي في متن رواه غيره بزيادة كحديث زكاة الفطر، حيث قيل مما هو منتقد أيضا أن مالكا تفرد عن سائر من رواه من الحفاظ بقوله: من المسلمين...

وكحديث أم زرع حيث رواه الطبراني في الكبير من رواية الدراوردى وعباد ابن

منصور كلاهما عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة فجعلاه مرفوعا كله، وإنما المرفوع منه: كنت لك كأبي زرع لأم زرع..

ومثال الانفراد ببعض السند حديث أم زرع أيضا، فالمحفوظ فيه رواية سعيد بن سلمة بن أبي الحسام وعيسى بن يونس كلاهما عن هشام بن عروة عن أخيه عبد الله بن عروة عن أبيهما عن عائشة، ورواه الطبراني من حديث الدراوردى وعباد كما أشرنا اليه عن هشام بدون واسطة أخيه ... وكل من هذه الأنواع السابقة يطلق عليه الغريب كما أشار إلى ذلك الترمذى في آخر كتابه ...

وخصه الثورى بتفرد الثقة:

وقال أبو عبد الله بن منده: هو ما انفرد الراوى بروايته مطلقا عن امـام يجمـع حديثه..

وقال الميانجى : ما شذ طريقه ولم يعرف راويه بكثرة الرواية..

وقال ابن حجر: قد غاير أهل الاصطـلاح بـين الفـرد والغـريب من حيث كثـرة الاستعمال وقلته، فالفرد أكثر ما يطلقونه على الفرد المطلق وهو الحديث الذى لا يعرف الا من طريق الصحابي ولو تعددت الطرق اليه ..

والغريب أكثر ما يطلقونه على الفرد النسبي.

هذا من حيث اطلاق الاسم عليهما، وأما من جيث استعمالهم الفعل المشتق فلا يفرقون، فيقولون في النسبي تفرد به فلان أو أغرب به فلان ..

هذا، وقد اختار ابن الصلاح فيما انفرد به الراوى مما لم يخالف فيه غيره أن من يقرب من الضبط التام ففرده حسن مثل حديث اسرائيل عن يوسف بن أبي بردة عن أبيه عن عائشة قالت:

كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا خرج من الخلاء قال: غفرانـك .. قال الترمذي: حسن غريب لا نعرفه الا من حديث اسرائيل عن يوسف عن أبي بردة.. ولا نعرف في هذا الباب الا حديث عائشة.

ومن بلغ الضبط التام ففرده صحيح ومن أمثلته النهي عن بيع الولاء ونحوه .

وأما من بعد عن الضبط وفقد شروطه ففرده شاذ مطروح.

فالشاذ المردود عند ابن الصلاح قسمان:

١ - الحديث المفرد المخالف وهو الذى عرفه الشافعي..

٢ - الفرد الذى ليس في راويه من الثقة والضبط ما يقع جابرا لما يوجب التفرد والشذوذ من النكارة والضعف ..

قال السخاوى :

وتسمية ما انفرد به غير الثقة شاذا كتسمية ما كان في رواته من ضعف أو يسيء الحفظ أو غير ذلك من الأمور الظاهرة معللا وذلك فيهما مناف لغموضهما، فالأليق في حد الشاذ ما عرفه به الشافعي، ولذلك اقتصر ابن حجر في شرح النخبة عليه..

٢ - المنكـــــر

وقد اختلف المحدثون في تعريفه :

١ - فقيل هو الحديث الفرد الذى لا يعرف متنه من غير جهة راويه وليس له فيه متابع ولا شاهد .. قاله الحافظ أبوبكر أحمد بن هارون البرديجي، وهذا التعريف يدخل فيه الشاذ والغريب وكل ما تفرد راو بروايته، فلم يتميز المنكر عن غيره.

٢ - وقد حقق ابن حجر التمييز بين الشاذ والمنكر من جهة الاختلاف في مراتب الرواة ودرجتهم.

وعرف المنكر بأنه ما انفرد به راو مستور أو سيء الحفظ أو مضعف أو نحو ذلك ممن لا يقبل حديثه اذا لم يوجد ما يعضده من تابع أو شاهد ... وهذا هو القسم الأول من أقسام المنكر - وهو الذى قصده المحدثون كأحمد والنسائي في الحكم على الحديث بأنه منكر..

أما القسم الثاني فهو ما انفرد به راو مستور أو سيء الحفظ أو مضعف الحديث أو نحو ذلك ممن لا يقبل حديثه اذا لم يعضد بالتابع أو الشاهد وخالف غيره في هذه الرواية .

مقارنة بين الشاذ والمنكر :

وعلى ذلك فالشاذ والمنكر يجتمعان في مطلق التفرد أو التفرد مع المخالفة لمن انفرد فيهما من الرواة، ويفترقان في أن الشاذ رواية ثقة أو صدوق غير ضابط ... والمنكر رواية ضعيف بسوء حفظه أو جهالته أو كونه مستورا..

من أمثلة المنكر:

حديث : (كلوا البلح بالتمر، فان ابن آدم إذا أكله غضب الشيطان، وقال: عاش ابن آدم حتى أكل الجديد بالخلق) .. قال النسائي حديث منكر، وتبعه ابن الصلاح، وذلك لأن أبا زكير يحيى بن محمد بن قيس البصرى راويه عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة، تفرد به كما قال الدارقطني وابن عدى وغيرهما .. وهو ممن ضعف لخطئه، وضعفه مما ينجبر برواية غيره .. قال السياجي: أبو زكير - صدوق يهم، وفي حديثه لين .. وقال ابن حّبان: انه يقلب الأسانيد ويرفع المراسيل من غير تعمد، فلا يحتج به .... وقال أبو حاتم: يكتب حديثه أى في المتابعات والشواهد ..

وقد أورد ابن الجوزى هذا الحديث في الموضوعات ، وكأن الحامل له على ذلك نكارة معناه أيضا وركة لفظه ..

ورواه الحاكم في المستدرك، ولم يتعرض له بصحة ولا غيرها .

وإذا تعددت الروايات فإن الحديث حينئذ يتنوع إلى أنواع :

١ - العزيـــــز

لغـة :

اما من عز الشيء يعز بكسر العين في المضارع عزّا وعزازة، إذا قل بحيث لا يكاد يوجد ..

وأما من قولهم عزّ يعز بفتح العين في المضارع عزا وعزازة أيضا، إذا اشتد وقوى، ومنه قوله تعالى (فعززنا بثالث) أى قّوينا وشددنا، وجمع العزيز عزاز مثل كريم وكرام ..

وفي الاصطلاح : ما تابع راويه واحد فقط ،
ثم هو ظاهر في الاكتفاء بوجود ذلك في طبقة واحدة بحيث لا يمتنع أن يكون في غيرها من طبقاته غريبا كأن ينفرد به راو عن شيخه بل ولا أن يكون مشهورا لاجتماع ثلاثة فأكثر على روايته في بعض طباقه أيضا، وقد مثل ابن حجر له بحديث شعبة عن واقد بن محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر عن أبيه عن عبد الله ابن عمر مرفوعا: أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا اله الا الله وأن محمدا رسول الله، ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم الا بحق الاسلام وحسابهم على الله ..

قال ابن حجر في الفتح: تفرد بروايته شعبة عن واقد وهو عن شعبة عزيز تفرد بروايته عنه حرميّ هذا وعبد الملك ابن الصباح .. وهو عزيز عن حرميّ تفرد به عند المسندى وابراهيم بن محمد بن عرعرة ..

ولذلك عرف بعض علماء الحديث العزيز اصطلاحا بأنه الذى يكون في طبقة من طباقه راويان فقط ..

وقيل يلزم أن يوجد ذلك في كل الطبقات بحيث لا يرويه أقل من اثنين عن أقل من اثنين . وقد ادعى ابن حبان عدم وجوده ومثاله ما رواه الشيخان في صحيحيهما من حديث أنس والبخارى فقط من حديث أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال:

«(لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب اليه من والده وولده)» ورواه عن أنس كما في الصحيحين أيضا قتادة وعبد العزيز بن صهيب .

ورواه عن قتادة شعبة كما في الصحيحين وسعيد .

ورواه عن عبد العزيز اسماعيل بن علية كما في الصحيحين وعبد الوارث بن سعيد كما في مسلم، ورواه عن كل جماعة ...

والذى نـراه هو أن ما اشترك في روايته راويان في طبقة واحدة فقط يقال فيه عزيز من حديث فلان، أى المتابع.

وكذا في أكثر من طبقة وليس في كل طبقات السند .

وما اشترك في روايته اثنان في كل طبقات السند فهو عزيز باطلاق..

٢ - المشهـــور

تعريفه :

لغة : من شهرت الأمر أشهره شهرا وشهرة فاشتهر أى وضح امره ...

واصطلاحا: ما رواه أكثر من اثنين في طبقة واحدة أو في كل طبقاته، ولم يصل الى حد التواتر .

مثاله :ما رواه الشيخان وابن ماجه والترمذى وسنده في البخارى: حدثنا اسماعيل بن أبي أويس قال: حدثنى مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول:

« أن الله لا يقبض العلم انتزاعا ينتزعه من العباد ولكن يقبض العلم بقبض العلماء حتى اذا لم يبق عالما اتخذ الناس رءوسا جهالا، فسئلوا فأفتوا بغير علم فضلوا وأضلوا» ..

قال ابن حجر في الفتح: اشتهر هذا الحديث من رواية هشام بن عروة، فوقع لنا من رواية أكثر من سبعين نفسا عنه من أهل الحرمين والعراقين والشام وخراسان ومصر وغيرها ...

ووافقه على روايته عن أبيه عروة أبو الأسود المدنى وحديثه في الصحيحين، والزهرى وحديثه في النسائي، ويحيى بن أبي كثير وحديثه في صحيح أبي عوانه ... ووافق أباه على روايته عن عبد الله بن عمرو عمر بن الحكم بن ثوبان .. وحديثه في مسلم ..

هذا عن المشهور في اصطلاح المحدثين .

وهناك أحاديث اشتهرت على ألسنة الناس، اما عموما وأما على ألسنة طائفة مخصوصة .

فمما اشتهر على ألسنة المحدثين فقط ما روى عن أنس من أنه صلى الله عليه وسلم قنت بعد الركوع شهرا .. فقد رواه عن أنس جماعة منهم أنس بن سير ين وعاصم وقتادة وأبو مجلز لا حق ابن حميد، ثم عن التابعين جماعة منهم سليمان التّيمي عن أبي مجلز، ورواه عن التيمي جماعة بحيث اشتهر لكن بين أهل الحديث خاصة، وأما غيرهم فقد يستغربونه لكون الغالب على رواية التيمي عن أنس كونها بلا واسطة ...

هذا وما اشتهر على الألسنة قد لا يكون له أكثر من اسناد، بل قد لا يكون له اسناد أصلا..

مما اشتهر بين المحدثين وغيرهم من العلماء والعوام حديث: «المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده، والمهاجر من هجر ما نهى الله عنه» ... وهو صحيح اتفق الشيخان على تخريجه ...

ومما اشتهر عند الفقهاء : « أبغض الحلال عند الله الطلاق » صححه الحاكم وفيه مقال ..

وأشتهر عند الفقهاء أيضا حديث (من سئل عن علمٌ فكتمه ألجم يوم القيامه بلجام من نار) حسنه الترمذى ..

وكذلك حديث : (لا غيبة لفاسق) حسنه بعض الحفاظ وضعفه البيهقي وغيره ...

وكذلك حديث : (لا صلاة لجار المسجد الا في المسجد ضعفه الحفاظ .

ومثال المشهور عند الأصوليين حديث: «رفع عن أمتى الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه» . صححه بن حبان والحاكم بلفظ : ان الله وضع ...

ومثال المشهور عند النحاة : نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه ... قال العراقي وغيره: لا أصل له ولا يوجد بهذا اللفظ في شيء من كتب الحديث ..

ومثال المشهور بين العامة: من دل على خير فله مثل أجر فاعله، أخرجه مسلم بنحوه..

ومنه : مداراة الناس صدقة .. صححه ابن حبان .
ومنه : المستشار مؤتمن .. حسنه الترمذى .
ومنه : العجلة من الشيطان .. حسنة الترمذى .

وما اشتهر على ألسنة العامة وهو ضعيف:
اختلاف أمتي رحمة.
عرفوا ولا تعنّفوا.
جبلت القلوب على حب من أحسن اليها.
أمرنا أن نكلم الناس على قدر عقولهم.
ومما اشتهر وهو باطل لا أصل له:
من عرف نفسه فقد عرف ربه ..
كنت كنزا لا أعرف .
يوم صومكم يوم نحركم ..

من هنا فالمشهور في اصطلاح المحدثين غير ما اشتهر على الألسنة ولا يلزم من ورود الحديث بأكثر من سند صحته، ولكن كثرة الأسانيد تجبر الضعف اليسير في الحديث إذا ساند الضعيف غيره في الرواية...

٣ - المستفيـــض

تعريفـــه:

لغة : من فاض الماء يفيض فيضا وفيضوضة، إذا كثـر حتـى سال على ضفـة الوادى .

وفي الاصطلاح: قيل هو والمشهور سواء .

وقيل يتميز عن المشهور بأنه يكون في ابتدائه وانتهائه سواء، فهـو أخص من المشهور، فإذا كان عدد الأسانيد ثلاثة مثلا فلا بد من وجود هذا العدد في كل الطبقات بأن يروى ثلاثة عن ثلاثة الى آخر السند، وكذلك أربعة عن أربعة، فإن نقص العدد في طبقة كان مشهورا ولم يكن مستفيضا ..

وعلى هذا فهو نوع خاص من المشهور ..
قال السيوطي : ومنهم من عكس ..

فان وصل عد الرواة في كل طبقة الى عدد يستحيل معه تواطؤ رجاله على الكذب وكان الخبر عن أمر محسوس، وأفاد خبرهم العلم بنفسه فهو المتواتر ...

وهذا تقسيم للحديث باعتبار عدد الرواة في طبقات الأسانيد .

فوائـــد التخريـــج

للتخريج فوائـــد كثيرة منها:

١ - معرفة الاسناذ العالي والاسناد النازل للحديث.
والاسناد العالي هو الذى تقل الوسائط فيه في السند، وينقسم الى أقسام:

أ - القرب من رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو العلو المطلق وهو أولى من غيره اذا صح الاسناد وسلم من الكذابين المدعين .

ب - القرب الى امام من أئمة الحديث له صفات حسنة من حفظ وفقه وضبط كشعبة والليث ومالك وابن عيينة ممن حدث عن التابعين وكذا ممن حدث عن غيرهم وصح الاسناد اليه، وان كثير بعده العدد الى رسول الله صلى الله عليه وسلم.

جـ - العلو المقيد بالنسبة الى رواية أحد الكتب الخمسة أو غيرها من الكتـب المعتمدة .. وهو ما كثر اعتناء المتأخرين به من الموافقة والابدال والمساواة والمصافحة ..

فالموافقة أن تروى حديثا عن شيخ مسلم مثلا من غير جهته بعدد أقل من عدد الرواة، إذا رويت هذا الحديث باسنادك عن مسلم عنه ...
والبدل : أن يقع هذا العلو عن شيخ غير شيخ مسلم وهو مثل شيخ مسلم في ذلك الحديث.

والمساواة: أن يقع بينك وبين صحابي من العدد مثل ما وقع بين مسلم وبينه.

والمصافحة: أن يقع لشيخك من العدد الى الصحابي مثلا مثل ما وقع بين مسلم وبين هذا الصحابي ، كأنك صافحت مسلما فأخذته عنه، وإن كانت المساواة لشيخ شيخك كانت المصافحة لشيخك .. وهكذا ..

د - العلو بتقدم وفاة الراوى ومثل له ابن الصلاح بأن روايته عن شيخ عن آخر عن البيهقي عن الحاكم أعلى من روايته عن شيخ عن آخر عن أبي بكر بن خلف عن الحاكم وان تساوى الاسناد في العدد لتقدم وفاة البيهقي على ابن خلف[1] .

و - العلو بتقدم السماع من الشيخ، فمن سمع منه متقدما كان أعلى ممن سمع منه بعده، فإذا سمع شخصان من شيخ وسماع أحدهما منذ ستين سنة مثلا والآخر من أربعين سنة وتساوى العدد اليهما فالأول أعلى من الثاني ويتأكد ذلك في حق من اختلط شيخه أو خرف...

هذا، والعلو أولى من النزول اذا تساويا في ثقة الرواة وعدالتهم وسائر شروطهم، وقد يتميز الاسناد النازل بفائدة كزيادة الثقة في رجاله على العالي، أو كونهم أحفظ أو أفقه أو كونه متصلا بالسماع ...

وعلى كل فالتخريج هو الذى يعرف بالعلو من النزول ويعطي أساس الحكم بالأفضل ..

٢ - زيادة الصحيح فيما ورد من طريق بزيادة دالة على حكم لا يدل له الحديث الأصلي الذى نقوم بتخريجه، أو بزيادة موضحة لمعنى لفظة ونحو ذلك مادام السند الذى فيه الزيادة صحيحا.

٣ - زيادة قوى الحديث بكثرة طرقه للترجيح عند المعارضة.

٤ - معرفة الرواية عمن اختلط، هل كانت قبل الاختلاط أو لا، بورود رواية تبين ذلك صراحة أو من رواية من روى عمن اختلط قبل الاختلاط.

٥ - أن ترد رواية مدلس بالعنعنة فتظهر رواية أخرى تصريحه بالسماع مما يقطع أثر التدليس ويزيل الحكم بتدليس الحديث ..

٦ - أن يكون أحد الرواة مبهما في سند كحدثنا فلان أو رجل أو غير واحد، فترد رواية أخرى تعين هذا المبهم وتمكن من الحكم عليه.

٧ - أن يكون أحد الرواة مهملا كحدثنا محمد من غير ذكر ما يميزه عن غيره من المحمدين، من مشايخ من روى عنه فتأتى رواية أخرى تميز المهمل وتبينه...

٨ - وصل ما رواه الراوى معلقا - والمراد بالمعلق ما حذف من مبتدأ إسناده واحد فأكثر ولو الى آخر الاسناد - بمجيئه من طريق آخر متصلا والتمكن من الحكم عليه ... وقد قام ابن حجر بتخريج المعلقات في صحيح البخارى من الأحاديث والآثار في كتاب كبير سماه «تغليق التعليق» ذكر فيه جميع أحاديثه المرفوعة وآثاره الموقوفة» ومن وصلها بأسانيد الى المكان المعلق، واختصر ذلك في هدى السارى مقدمة فتح البارى ...

٩ - جبر المنقطع وهو ما سقط منه راو بعد الصحابي من غير أوله بورود الساقط في رواية أخرى للحديث المخرج وكذلك المعضل وهو ما سقط منه راويان بعد الصحابي من غير أوله .

١٠ - معرفة العلة في الحديث مع ظهور سلامته من العوارض، بارسال في الموصول أو وقف في المرفوع، أو دخول حديث في حديث أو غير ذلك، وقد ذكر الحاكم في علوم الحديث أجناس المعلل وقسمها الى عشرة أقسام.

١١ - معرفة المزيد في متصل الأسانيد .

١٢ - معرفة زيادة الثقات، وقد قسمه ابن الصلاح الى ثلاثة أقسام:

(١)- ما يقع مخالفا لما رواه سائر الثقات، وحكمه الرد كما في الشاذ .

(٢)- مالا يكون فيه منافاة ومخالفة أصلا لما رواه غيره، كالحديث الذى تفرد برواية جملته ثقة ولا تعرض فيه لما رواه الغير بمخالفته أصلا فهذا مقبول.

(٣)- ما يقع بين هاتين المرتبتين مثل زيادة لفظة لم يذكرها سائر من روى ذلك الحديث .

١٣ - الحكم على الراوى بالصدق أو الكذب، بالصواب أو الخطأ ، قال في فتح الملك العلي :[٤]:

« الاعتماد في معرفة صدق الراوى وضبطه إنما هو على اعتبار أحاديثه، وتتبع مروياته، فإذا كانت موافقة لمرويات الثقات، غير مخالفة للمعقول، ولا للشائع

(٤) لأحمد بن محمد بن الصديق الحسني المغربي المتوفي سنة ١٣٨٠ هـ.

المعروف من المنقول عرف بأنه صادق في حديثه، ضابط لمروياته .. وان انفرد وأغرب، وخالف الثقات، وأتى بالمنكرات، عرف أنه ضعيف غير صادق في خبره، ولا ضابط لما يرويه كما قال ابن الصلاح:

«« يعرف كون الراوى ضابطا بأن نعتبر رواياته بروايات الثقات المعروفين بالضبط والأتقان، فإن وجدنا رواياته موافقة ولو من حيث المعنى لرواياتهم أو موافقة لها في الأغلب والمخالفة نادرة عرفنا كونه ضابطا ثبتا .. وإن وجدناه كثير المخالفة لهم عرفنا اختلال ضبطه، ولم نحتج بحديثه».

وكما قال مسلم في مقدمة صحيحه:

«««وعلامة المنكر في حديث المحدث إذا ما عرضت روايته للحديث على رواية غيره من أهل الحفظ والرضا خالفت روايته روايتهم أو لم تكد توافقها، فإن كان الأغلب من حديثه (ذلك) كان مهجور الحديث غير مقبوله ولا مستعمله»» .

ولهذا تجد أهل الجرح والتعديل يجرحون الراوى أو يعدلونه وبينهم وبينه قرون عديدة كما قال يحيى بن معين:

«« انا لنطعن على أقوام لعلهم قد حطوا رحالهم في الجنة منذ مائتي سنة(٥) » وذلك أنهم يتتبعون مروياته، ويعتبرون أحاديثه فإن وجدوها نقية ليس فيها مايستنكر مع عدم انفراده بها أو بأكثرها علموا صدقه وضبطه .. وإن وجدوه يأتى بالمنكرات والغرائب نظروا: فإن تابعه عليها مثله أو أقوى منه حكموا ببراءته وصدقه أيضا، وإن لم يتابعه أحد نظروا في الرواة فوقه ودونه، فإن كان فيهم ضعيف أو مجهول تكون النكارة من أحدهم .. وإن كانوا ثقات محصورين انحصرت التهمة وحكموا بإن الغرابة والنكارة منه، فإن كان ذلك منه على سبيل

---

(٥) راجع ترجمة ابن أبي حاتم من تذكرة الحفاظ.

القلة والندرة احتملوه وعرفوا أنه قليل الضبط، وإن تكرر ذلك منه حكموا بضعفه لسوء حفظه فردوا من حديثه ما انفرد به لاحتمال أن يكون قد وهم فيه، أو انقلب منه السند أو المتن عليه، وقبلوا ما تابعه عليه غيره لبعد احتمال الوهم والخطأ من الاثنين والثلاثه ..

«» هذا إذا كان الحديث مما يحتمل، أما إذا كان ظاهر الوضع واضح البطلان، وانفرد به عن الثقات، فإنهم يحكمون عليه حينئذ بأنه كذاب أو وضاع، كقول ابن عدى في ابراهيم بن البراء: ضعيف جدا ، حدث بالبواطيل، وأحاديثه كلها مناكير موضوعة، ومن اعتبر حديثه علم أنه ضعيف جدا متروك الحديث.. وقول ابن حبّان في ابراهيم بن أبي حية: روى عن جعفر وهشام مناكير وأوابد يسبق الى القلب أنه المتعمد لها ..

وللتخريج فوائد أخرى لا يتسع لها المجال ...

نماذج من التخريج

قال الامام مسلم:

حدثنا قتيبة بن سعيد حدثنا ليث عن سعيد بن أبي سعيد عن سعيد بن يسار أنه سمع أبا هريرة يقول: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:

«ما تصدق أحد بصدقة من طيب ولا يقبل الله الا الطيب الا أخذها الرحمن بيمينه وإن كانت تمرة، فتربو في كف الرحمن حتى تكون أعظم من الجبل، كما يربي أحدكم فلوه أو فصيله» ..

حدثنا قتيبة بن سعيد ، حدثنا يعقوب - يعنى ابن عبد الرحمن - القارىء عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال:

«لا يتصدق أحد بثمرة من كسب طيب الا أخذها الله بيمينه فيربيها كما يربي أحدكم فلوه أو قلوصه حتى تكون مثل الجبل أو أعظم».

وحدثنا أميمة بن بسطام حدثنا يزيد بن زريع حدثنا روح بن القاسم ...

وحدثنيه أحمد بن عثمان الاودى حدثنا خالد بن مخلد حدثني سليمان - يعنى ابن بلال - كلاهما عن سهيل بهذا الاسناد في حديث روح: من الكسب الطيب فيضعها في حقها.

وفي حديث سليمان: فيضعها في موضعها.

وحدثنيه أبو الطاهر أخبرنا عبد الله بن وهب أخبرني هشام بن سعد عن زيد بن أسلم عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبى صلى الله عليه وسلم نحو حديث يعقوب عن سهيل...

سند الحديـــث

عقد الامام النووى في مقدمة شرحه صحيح مسلم فصلا في دقة الامـام مسلـم ومنهجه، ويتلخص ما ذكره فيما يلي:

١ - اعتناء مسلم رحمه الله بالتمييز بين حدثنا وأخبرنا وتقييده ذلك على مشايخه وفي روايته، وكان من مذهبه رحمه الله التفريق بينهما وأن «حدثن» لا يجوز اطلاقه الا لما سمع من لفظ الشيخ خاصة، «وأخبرنا» لما قرئ على الشيخ وهذا الفرق هو مذهب الشافعي وأصحابه وجمهور أهل العلم بالمشرق ...

٢ - اعتناؤه بضبط اختلاف لفظ الرواة، كقوله حدثنا فلان وفلان واللفظ لفلان قال أو قالا حدثنا فلان، وكما اذا كان بينهما اختلاف في حرف من متن الحديث، أو صفة الراوى، أو نسبه أو نحو ذلك فإنه يبينه، وربما كان بعضه لا يتغير به[٦] معنى، وربما كان في بعضه اختلاف في المعنى ولكن كان خفيا لا يتفطن له الا ماهر..

٣ - تحريه في مثل قوله: حدثنا عبد الله بن مسلمة حدثنا سليمان - يعنى ابن بلال - عن يحيى - وهو ابن سعيد - فلم يستجز رضي الله عنه أن يقول: سليمان بن بلال عن يحيى بن سعيد لكونه لم يقع في روايته منسوبا فلو قاله منسوبا لكان مخبرا عن شيخه أنه أخبره بنسبه ولم يخبره..

وفي الحديث الذى معنا اعتنى مسلم بالتمييز بين التحديث والأخبار، في السنـد الأخير منه.

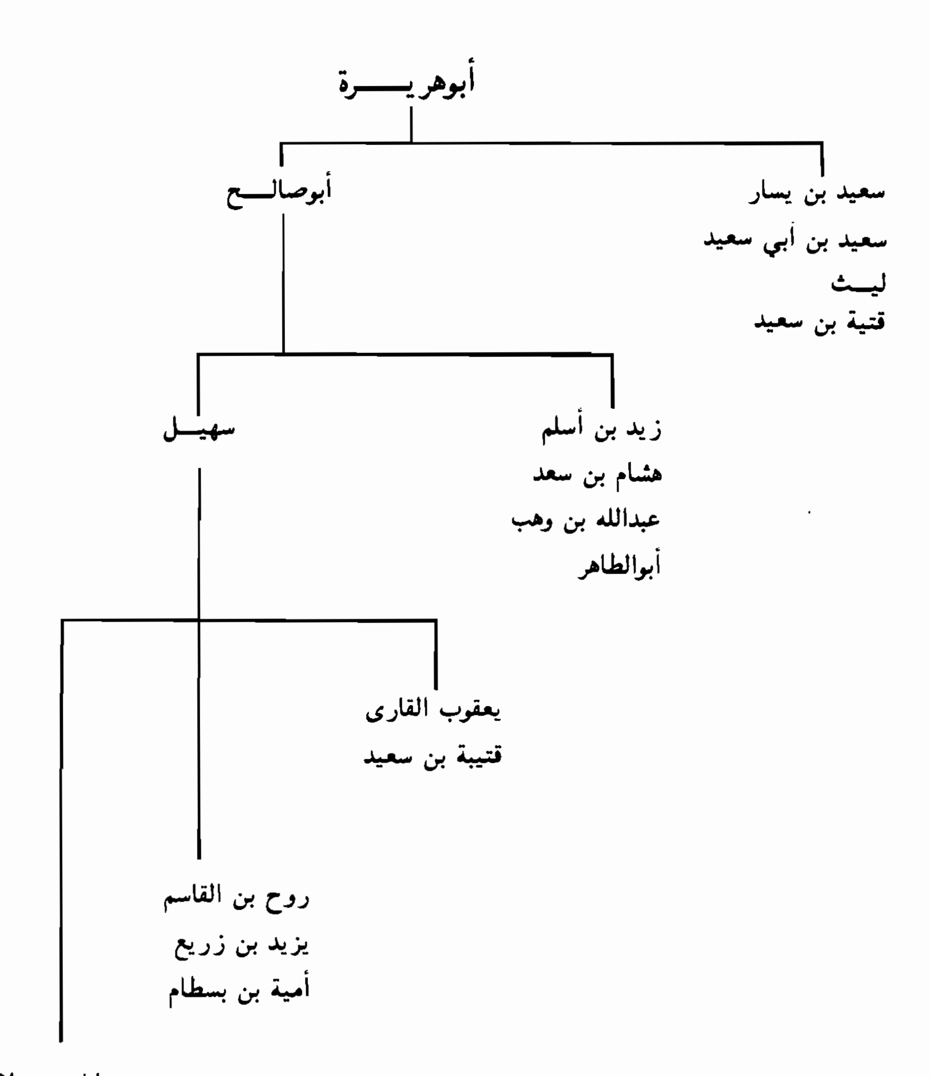
(٦) فقد يفهم منه القارئ معنى لا يفهمه غيره..

واعتنى بضبط اختلاف ألفاظ الرواة في كل من الرواية الأولى والثانية، وفي رواية روح وسليمان..

وتحرى في ذكر يعقوب القارئ فلم يقل يعقوب بن عبدالرحمن، وانما قال - يعني ابن عبد الرحمن، لئلا يزيد فيما سمعه من قتيبة، فيحمله مالا يلزم أن يحتمل...

ومما امتاز به مسلم في صحيحه - ويظهر في الحديث الذى معنا - سهولة تناوله، من حيث انه جعل لكل حديث موضعا واحدا يليق به، جمع فيه طرقه التى ارتضاها، واختار ذكرها وأوْرد فيه أسانيده المتعددة وألفاظه المختلفة، فيسهل على الطالب النظر في وجوهه واستثمارها، ويحصل له الثقة بجميع ما أورده مسلم من طرقه، قاله النووى...

ومما يوضح لنا ذلك، يان الطرق المختلفة لهذا الحديث ويتمثل ذلك فيما يلي:



فقد روى مسلم هذا الحديث عن أربعة: قتيبة بن سعيد، وأبوالطاهر وأمية بن بسطام وأحمد بن عثمان الأودى، ورواه قتيبة باسنادين إلى أبي هريرة، واشترك روح بن القاسم وسليمان بن بلال فى الرواية عن سهيل وهو المقصود بقوله كلاهما عن سهيل، وشاركهما في الرواية عنه يعقوب القارئ...

وشارك سهيلا في الرواية عن أبيه زيد بن أسلم .

وشارك أبا صالح في الرواية عن أبي هريرة سعيد بن يسار .

وهكذا ترى أن الحديث خرج في كل طبقات السند عن أن ينفرد راو بروايته عمن فوقه أى عن أن يكون غريبا ..

وإذا ما تساءلت عن السر في كثرة الطرق ، وتعدد الرواة فمن المعروف أن الحديث كلما كثرت طرقه زادت الثقة فيه، وارتفعت نسبة قبوله، إذ إن الراوى قد يكون عدلا ثقة، ولكن العقل لا يمنع من تطرق الوهم اليه، فإذا سانده آخر في روايته قل احتمال الوهم وهكذا يقوى الحديث بكثرة طرقه...

ثم ان بعض رواة هذا الحديث متكلم فيه، ووجود آخر من الثقات معه يقوى حديثه ويعضد خبره:

فسهيل بن أبي صالح وإن وثّقه كثير من الأئمة، إلا أن بعضهم قد تكلم فيه من جهة الحفظ، قال علي بن المديني: مات أخ لسهيل فوجد عليه فنسي كثيرا من الحديث، وقال الحاكم: روى له مسلم الكثير وأكثرها في الشواهد..

وفي الحديث ذكر مسلم روايته معضدا بها رواية غيره ممن هو أوثق منه، وذلك في مجال المتابعات والشواهد..

وفي الحديث ذكر مسلم روايته معضدا بها رواية غيره ممن هو أوثق منه، وذلك في مجال المتابعات والشواهد..

وسعيد بن أبي سعيد المقبري وإن قال: ثقة لكنه اختلط قبل موته بأربع سنين ـ إلا أنه قيل: أثبت الناس فيه الليث، وقد ذكر مسلم حديثه من رواية الليث عنه ما أمن فيه الاختلاط، وقد تعضدت روايته برواية غيره..

وخالد بن مخلد - وإن تكلم فيه - إلا أن رواية غيره في هذا الحديث تجبر ضعفه...

وهشام بن سعد - وأن ضعفوه - إلا أن أبا داود قال: هو أثبت الناس في زيد بن أسلم، وقد قال الذهبي في ميزانه: يقال له يتيم زيد بن أسلم، صحبه وأكثر عنه، وقد روى له مسلم من أثبت رواياته، وأيد روايته برواية غيره ممن هو أقوى منه ..

وبذلك يتبين لنا منهج الامام مسلم في اعتماده في أصل الحديث على أوثق الأسانيد، وذكره في المتابعات أثبت الروايات عمن تكلم فيه مؤكدا صحتها بذكرها مع الأصل الصحيح...

ولعل القارئ بهذا قد لاحظ ما بذله الامام مسلم من جهد وما اشتمل عليه صحيحه فيما يتصل بعلوم السنة من فوائد...

عن ابن مسعود أن النبي صلى الله عليه وسلم، لعن آكل الربا ومؤكله وشاهديه وكاتبه ... وروى عن غيره ..

في الترمذى جـ ٣ تحقيق فـؤاد عبد الباقى (باب ما جاء في أكل الربا) ...

حدثنا قتيبة حدثنا أبو عوانة عن سماك بن حرب عن عبد الرحمن ابن عبد الله بن

مسعود عن ابن مسعود قال: (لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم آكل الربا وموكله وشاهديه وكاتبه) ..

وفي البخارى (فتح البارى جـ ١١ ص ٤٢١) من حديث أبي جحيفة قال: لعن النبى صلى الله عليه وسلم الواثمة والمستوشمة وآكل الربا وموكله .. الخ .. وفي جـ ٥ ص ٢١٨ بنحوه ..

وفي مسلم: جـ١١ ص ٢٦ .

حديث عبد الله بن مسعود قال: لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم آكل الربا وموكله ...

وحديث جابر: لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم آكل الربا وموكله وكاتبه وشاهديه، وقال هم سواء .

وفي سنن أبي داود: جـ ٢ ص ٢١٩ كتاب البيوع باب آكل الربا وموكله .
حديث عبد الله بن مسعود: لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم آكل الربا وموكله وشاهديه وكاتبه ...

وفي ابن ماجه جـ ٢ ص ٣٩ (باب التغليظ في الربا) ..

عن ابن مسعود أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لعن آكل الربا وموكله وشاهديه وكاتبه ...

وفي مسند أحمد : (الفتح الرباني ص ٦٨ جـ ١٥) باب الربا وماجاء في التشديد فيه:

عن علي : لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم عشرة: آكل الربا وموكله وكاتبه وشاهديه ... الخ ..

وهو في مسند علي منه جـ ٢ تحقيق أحمد شاكر أحـاديث رقـم ٦٣٥، ٦٧١،٦٦٠ وغيرها ...

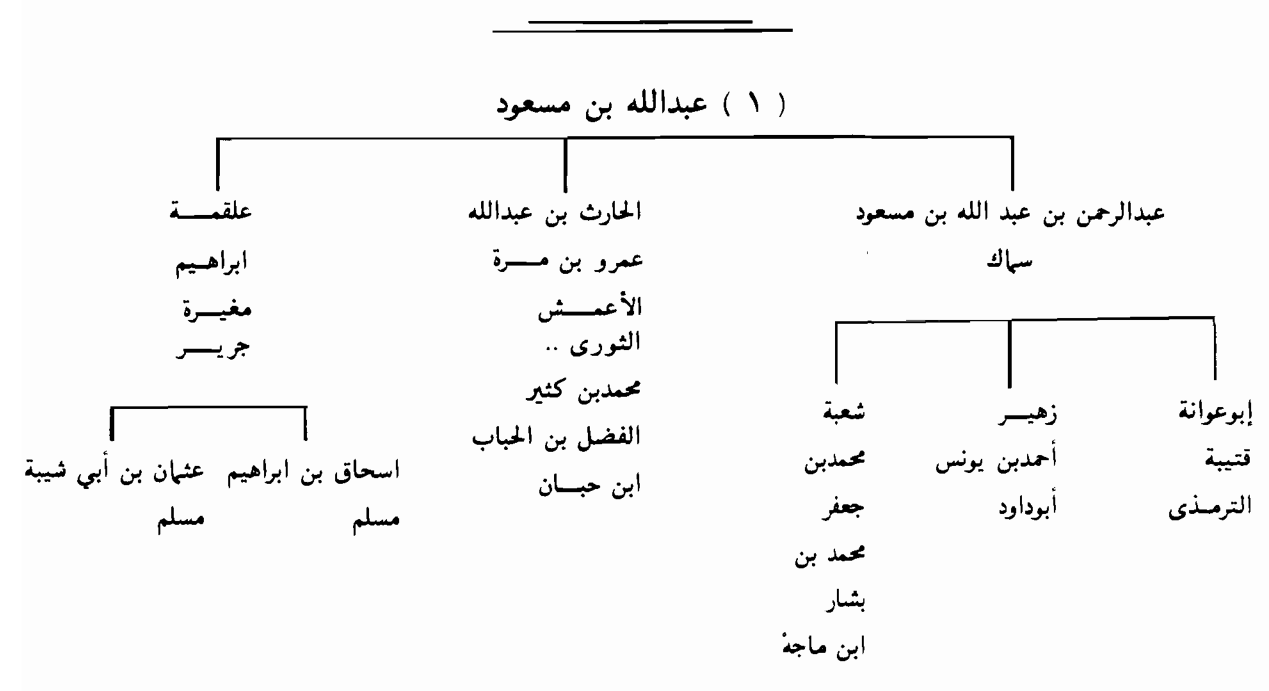
وفي زوائد ابن حبان للهيثمي ص ٢٨١ من حديث ابن مسعود:

(آكل الربا وموكله وكاتبه وشاهداه اذا علموا به ... ملعونين على لسان محمد صلى الله عليه وسلم يوم القيامة ...

وفي مستدرك الحاكم: جـ ٢ ص ٤٩ ...

عن أبي سعيد الخدرى قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (الآخذ والمعطي سواء في الربا) ..

سلاسل اسناده



تابع الجدول السابق

(٢)	(٣)	(٤)	(٥)
علـــي	أبوسعيد الخدرى	أبو جحيفـــة	جابـــر
الحارث بن عبدالله	أبوالمتوكل التاجى	عون بن أبي جحيفة	أبوالزبيـــر
الأعـــور	عبدالله الزعفراني	شعبـــة	هشيـــم
الشعبـــي	شعبـــة	آدم	عثمان بن أبي شيبة
حصين بن عبدالرحمن	أبوداود	البخارى	زهير بن حرب
أبو جعفرالرازى	علي بن مسلم ومحمدبن بشار		محمد بن الصباح
خلف بن الوليد	علي بن العباس الكوفي		مسلم
أحمـــد	الحسين بن علـــي		
	الحاكم		

رأينا فيــــه

أما سند الحاكم عن أبي سعيد فصححه وأقره الذهبي .

وأما سند أحمد عن علي ففيه الحارث بن عبد الله الأعور قال ابن المديني كذاب، قال الذهبي في الميزان: حديثه في السنن الأربعة والنسائي مع تعنته في الرجال روى عنه والجمهور على توهينه والظاهر أنه كان يكذب في لهجته وحكاياته لا في الحديث النبوى...

قال أحمد شاكر ما معناه: وهو كلام ضعيف لأن مجرد الكذب ينافي العدالة.

وقال ابن حجر: لم يحتج به النسائي وإنما أخرج له في السنن حديثا واحدا مقرونا بابن ميسرة وآخر في اليوم والليلة متابعة، فالحديث ضعيف من هذا الطريق.

وأما طريق الترمذى عن عبد الله بن مسعود فقال فيه حسن صحيح.

وأخرج البخارى حديث أبي جحيفة ومسلم حديث أبي الزبير عن جابر وعلقمة عن ابن مسعود وصحح ابن خزيمة رواية أصحاب السنن عن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود(ذكره ابن حجر في الفتح).

فالحديث بكل أسانيده التي ذكرناها ما عدا اسناده إلى علي صحيح ولا ينزل عن درجة الحسن لذاته في أى طريق منها، (والله أعلم)

حديث «(لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة)»

رواه البخارى: كما في فتح البارى جـ٣ ص ٢٥ طبعة الحلبي سنة ١٩٥٩ (باب السواك

يوم الجمعة) - من رواية أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ((لولا أن أشق على أمتي أو على الناس لأمرتهم بالسواك مع كل صلاة)) ..

ورواه مسلم: (النووى جـ٣ ص ١٤٣ (باب السواك)).

من رواية أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (لولا أن أشق على المؤمنين» وفي رواية زهير على أمتي») ..

وفي سنن أبي داود جـ١ ص ١١ طبعة الحلبي سنة ١٩٥٢(باب السواك) :

من رواية أبي هريرة يرفعه (لولا أن أشق على المؤمنين لأمرتهم بتأخير العشاء وبالسواك عند كل صلاة).

ومن رواية زيد بن خالد الجهني قال:سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم: « ((لولا أن أشق على أمتي ... الخ .))...

وفي الترمذى: (تحفة الأحوذى ج ١ ص ١٠١) ، تحقيق الشيخ عبد الوهاب عبد اللطيف (باب ما جاء في السواك) ..

عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (لولا أن أشق على أمتي ....) ..

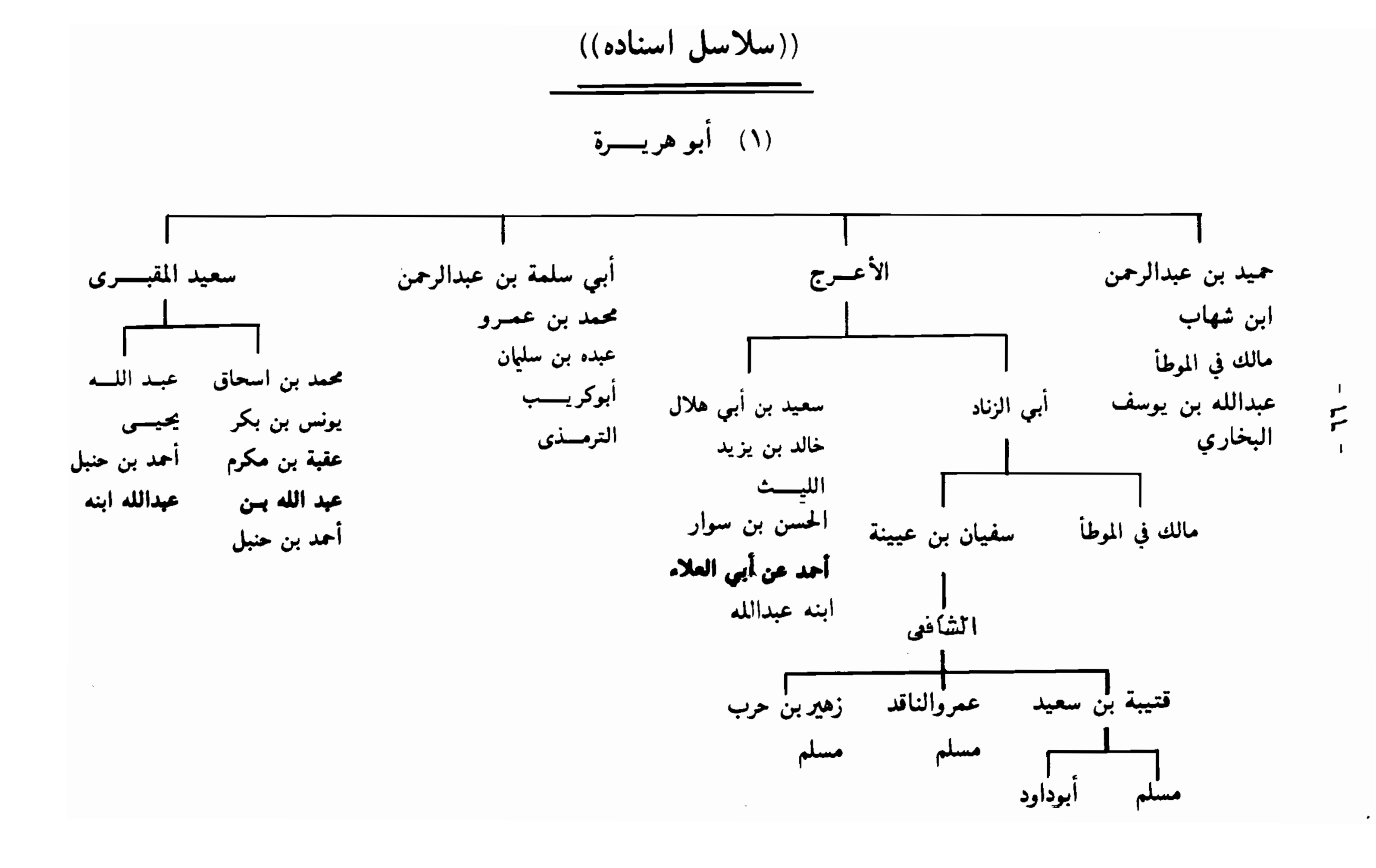
وفي الموطأ لمالك ج ١ ص ٦٦ (كتاب الطهارة) - من رواية أبي هريرة أنه قال ((لولا أن يشق على أمته لأمرهم بالسوك مع كل وضوء))...

وفي مسند أحمد (الفتح الرباني ج ١ ص ٢٩٣)..

عن زيد بن خالد الجهني قال، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (لولا أن أشق على أمتي .. الخ ..)..

وعن أبي هريرة مثله .. وعن أم حبيبة رضي الله عنها قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكرته بزيادة كما يتوضئون) ومثله عن زينب بنت جحش وروى بطريق آخر عن أبي هريرة ...

وفي الأم للشافعي: من حديث أبي هريرة ...


((سلاسل اسناده))
(١) أبو هريرة
حميد بن عبدالرحمن
ابن شهاب
مالك في الموطأ
عبدالله بن يوسف
البخاري
الأعرج
أبي الزناد
مالك في الموطأ
سفيان بن عيينة
الشافعي
قتيبة بن سعيد
مسلم
أبوداود
عمروالناقد
مسلم
زهير بن حرب
مسلم
سعيد بن أبي هلال
خالد بن يزيد
الليث
الحسن بن سوار
أحمد عن أبي العلاء
ابنه عبدالله
أبي سلمة بن عبدالرحمن
محمد بن عمرو
عبده بن سليمان
أبوكريب
الترمذى
سعيد المقبرى
محمد بن اسحاق
يونس بن بكر
عقبة بن مكرم
عبد الله بن
أحمد بن حنبل
عبد الله
يحيى
أحمد بن حنبل
عبدالله ابنه

(٢)

زيد بن خالدالجهني
أبوسلمة بن عبدالرحمن
محمد بن ابراهيم التيمي
محمد بن اسحاق

علي بن ثابت	عيسى بن يونس
أحمـــد	ابراهيم بن موسى
عبدالله ابنه	أبوداود

(٣)

أم حبيبـــة
أبي الجراح مولاها
سالم بن عبدالله بن عمر
محمدبن طلحـة بن يزيدبـن ركانة
ابن اسحـــق
أبو يعقوب
يعقــوب
أحمـــد
عبدالله ابنه

رأينا في الحديث

قال في تلخيص الحبير ص ٦٢:
رواه البخاري من حديث مالك ومسلم من حديث ابن عيينة واسناده كما قال ابن منده مجمع على صحته .

وقال النووى هو في الموطأ عن أبي هريرة ولم يصرح برفعه قال ابن عبد البـر وحكمه الرفع ... (لأنه أمر تعبدى لا مجال للرأى فيه) وروى عن عبد الله بن عمرو وسهل بن سعد وجابر وأنس رواه أبو نعيم في كتاب السواك (وهو غير موجود) وعن ابن الزبير رواه الطبراني في الكبير ورواه أيضا البزار وفيه رجل لم يسم .. وفي سند أحمد محمد بن اسحق وقد عنعنه ...

ولأن الشيخين قد اتفقا على رواية أبي هريرة ووافقهم غيرهم فأن رواية أحمد عن زيد بن خالد الجهني تحتاج إلى تحقيق فإن فيها محمد بن اسحق وقد عنعنه وتابعه أبو داود في محمد بن اسحق فمن بعده، وهذه نبذة عن كل من رجال هذه الرواية :

١ - على بن ثبات الجزرى وثقهُ ابن معين اذا حدث عن ثقة وغيره ووثقه أبو زرعة وضعفه الأزدى ...

٢ - محمد بن اسحاق بن يسار المدني، وثقه أبو معاوية وسفيان وأحمد وابن المديني وشعبة وأبوزرعة وعن أحمد كان يدلس وعن ابن معين حجة ليس بثقـة وليس بذاك وضعيف وكذبه سليمان التيمي وليس من أهل الجرح ويحيى القطان.

وقال مالك (دجال من الدجاجلة) قيل وتابع مالكا وهب ابن خالد ويحيى القطان وذمة مالك لحادثة خاصة والغالب عليهم توثيقه...

٣ - محمد بن ابراهيم بن الحارث التيمي: وثقة ابن معين وأبو حاتم والنسائي وغيرهم، وقال أحمد يروى مناكير مات سنة ١٢٠ هـ.

٤ - أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف الزهرى اسمه عبد الله أو اسماعيل أو اسمه نفس كنيته وثقة أبو زرعة وغيره وقال ابن المدينى وغيره حديثه عن أبيه مرسل - توفي سنة٩٤ هـ أو سنة ١٠٤ هـ .

وهكذا نرى أن محمد بن اسحاق لا تؤثر عنعنته عند الكثير ين وأن الاسناد يصل الى درجة الحسن لذاته لا لغيره لأن كل رواته تحققت أهليتهم وسماعهم من بعضهم ، وفي أكثرهم كلام ...

(زملوهم بكلومهم ودمائهم ولا تغسلوهم»)

رواه البخارى: فتح البارى جـ ٣ ص ٤٥٢ (باب الصلاة على الشهيد)

عن جابر قال: (كان النبي صلى الله عليه وسلم يجمع بين الرجلين من قتلى أحد في ثوب واحد الى قوله: (وأمر بدفنهم في دمائهم ولم يغسلوا ولم يصل عليهم)...

وفي باب من لم ير غسل الشهداء - ص ٤٥٥ جـ ٣ .

عن جابر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: («أدفنوهم في دمائهم» (يعنى يوم أحد ولم يغسلهم)) ..

ورواه أحمد (الفتح الرباني جـ ٧ ص ١٥٩) ..

عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال في قتلى أحد: «(لا تغسلوهم فإن كل جرح أو كل دم يفوح مسكا يوم القيامة ولم يصل عليهم)».

وفي الأم جـ ١ص ٢٢٧ (كتاب الشعب)..

عن جابر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم (لم يصل على قتلى أحد ولم يغسلهم).

وعن أنس مثله، وعن ابن أبي الصعير أن أن النبي صلى الله عليه وسلم أشرف على قتلى أحد فقال: (شهدت على هؤلاء .. فزملوهم بدمائهم وكلومهم) ..

وفي المجتبى للنسائي جـ ٤ ص ٦٢ (باب ترك الصلاة عليهم)..

عن جابر أن رسول الله صلى الله عليهم وسلم: كان يجمع بين الرجلين من قتلى أحد في ثوب واحد وأمر بدفنهم في دمائهم ولم يصل عليهم ولم يغسلوا..

وفي باب مواراة الشهيد في دمه ص ٧٨.

عن عبد الله بن ثعلبة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لقتلى أحد: « زملوهم بدمائهم فإنه ليس كلم يكلم في سبيل الله ...الخ.

وفي سنن أبي داود جـ ٢ ص ١٧٣ (باب الشهيد يغسل).

عن ابن عباس قال : أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقتلى أحد أن ينزع عنهم الحديد والجلود وأن يدفنوا بدمائهم وثيابهم..

وحدث أنس بن مالك أن شهداء أحد لم يغسلوا ودفنوا بدمائهم ولم يصل عليهم ..

وأخبر جابر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم: كان يجمع بين الرجلين من قتلى أحد ويقول .... وأمر بدفنهم بدمائهم ولم يغسلوا ....

وفي جامع الترمذى جـ ٤ ص ١٢٦ (تحفة الأحوذى) (باب ترك الصلاة على الشهيد) ..

«أخبر جابر أن رسول الله صلى الله عليهوسلم كان يجمع بين الرجلين من قتلى أحد .. وأمر بدفنهم في دمائهم ولم يصل عليهم ولم يغسلوا» ...

وفي سنن أبن ماجهْ جـ ١ ص ٤٦٢ باب ما جاء في الصلاة على الشهداء ودفنهم ...

عن جابر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم: كان يجمع بين الرجلين ... وأمر بدفنهم في دمائهم..

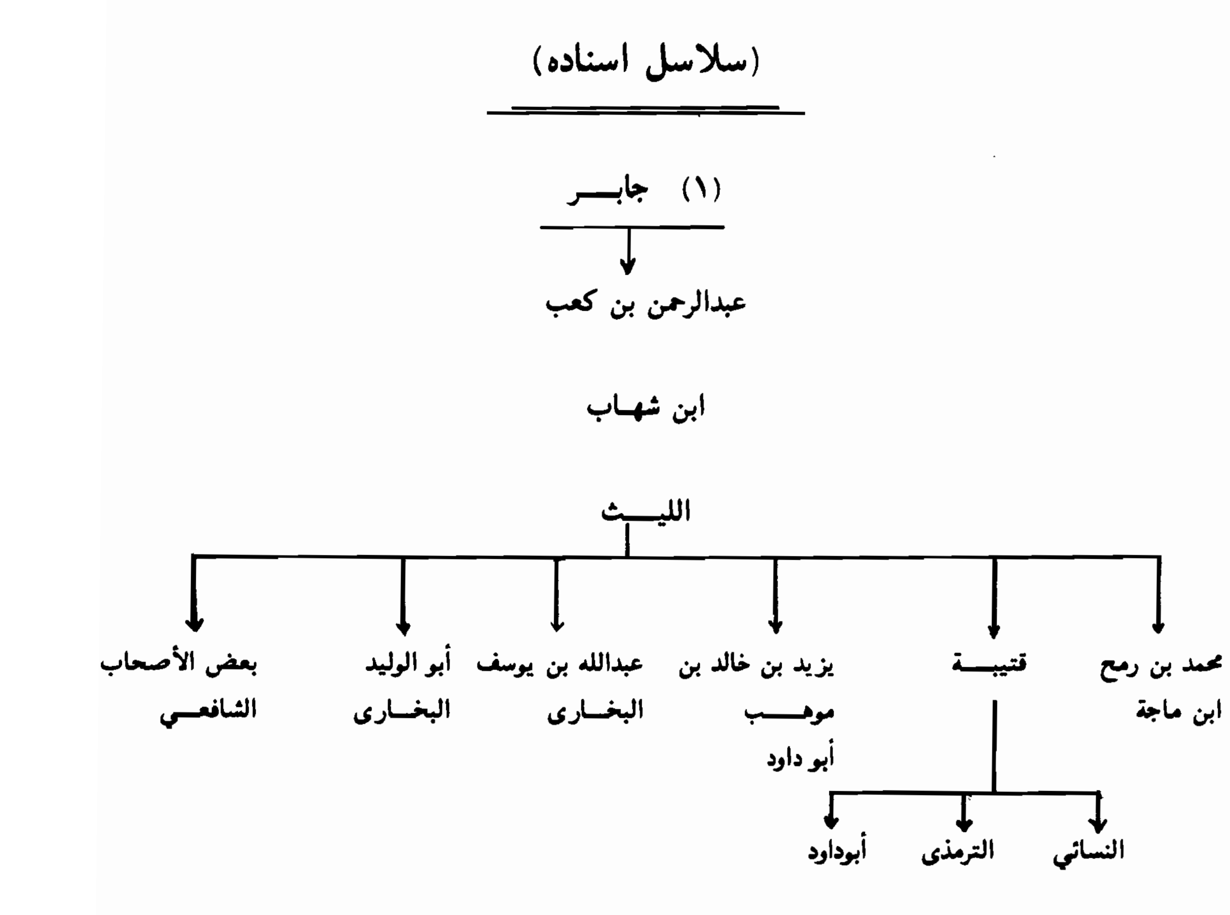
وعن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بقتلى أحد أن ينزع عنهم الحديد والجلود .. وأن يدفنوا في ثيابهم بدمائهم ...

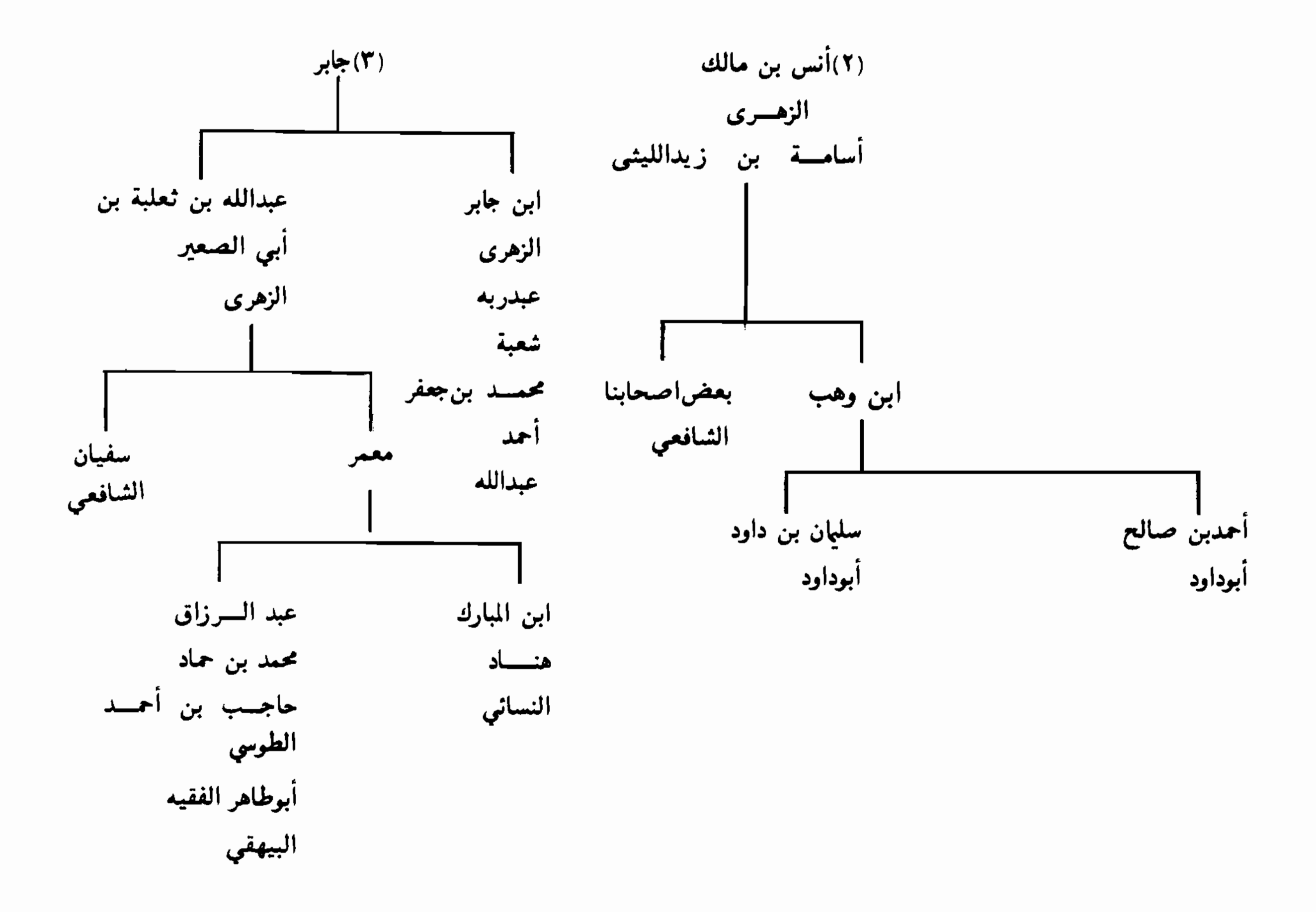
وفي سنن البيهقي جـ ٤ ص ١٠ ..

عن ابن أبي صعير أن النبي صلى الله عليه.وسلم أشرف على قتلى أحد فقال: (اني قد شهدت على هؤلاء فزملوهم بدمائهم وكلومهم)...

عن ابن أبي صعير عن جابر قال: لما كان يوم أحد أشرف النبى صلى الله عليه وسلم على الشهداء ... فقال زملوهم بدمائهم فانى عليهم شهيد ...

(سلاسل اسناده)




(٢)أنس بن مالك
الزهـــرى
أسامـــة بن زيدالليثى
ابن وهب
بعض اصحابنا
الشافعي
أحمدبن صالح
أبوداود
سليان بن داود
أبوداود
(٣)جابر
ابن جابر
الزهرى
عبدربه
شعبة
محمـــد بن جعفر
أحمد
عبدالله
عبدالله بن ثعلبة بن
أبي الصعير
الزهرى
معمر
سفيان
الشافعي
ابن المبارك
هنـــاد
النسائي
عبد الـــرزاق
محمد بن حماد
حاجـــب بن أحمـــد
الطوسي
أبوطاهر الفقيه
البيهقي

تابع الجدول السابق

(٤)

عبدالله بن ثعلبه

الزهـــــرى

ابن عيينــــــة

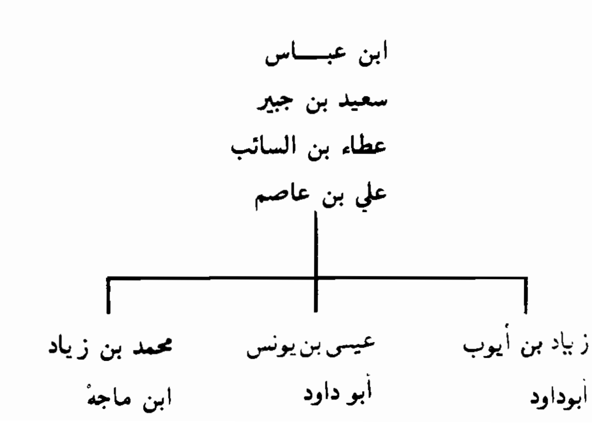
الحسن بن محمد الصباح

أحمد بن محمد بن زياد

عبد الله بن يوسف الأصبهانى

البيهقـــــى

(٥)



رأينا في الحديث

قال الزيلعي في نصب الراية ج ٢ ص ٣٠٧:

حديث (زملوهم بكلومهم ودمائهم ولا تغسلوهم)

غريب - ولعل ذلك لا نفراد الزهرى عن ابن أبي الصعير به مرسلا مرة وعن جابر أخرى .

وروى من رواية الزهرى عن عبدالرحمن بن كعب عن جابر، قال الترمذى: حديث جابر (هذا) حسن صحيح .

وقال النسائي: لا أعلم أحدا تابع الليث من أصحاب الزهرى على هذا الاسناد والترمذى بل احتجابه - خاصة وأن له شواهد تؤيده فهو غريب أيضا من هذه الناحية تفرد به الزهرى .

والحديث الذى فيه هذا الكلام هو أمره صلى الله عليه وسلم بدفنهم في دمائهم ولم يغسلهم زاد البخارى والترمذى ولم يصل عليهم وهي زيادة مقبولة لأن الترمذى قال عن الحديث معها حسن صحيح .

ورواها البخارى مع ماعرف عنه من الدقة ، ورواها أحمد والشافعي ايضا ... ومن تركها فشك أو اختصار .

وأما رواية أبي داود عن ابن عباس فأعلها النووى بعطاء (وعطاء هو ابن السائب الكوفي قال شعبة ما حدثك عن رجل بعينه فاكتبه، وقال أحمد :كان يرفع عن ابن جبير

أشياء لم يكن يرفعها ، وقال ابن معين وغيره: اختلط، وممن سمع منه قبل الاختلاط شعبة والثوری فقط) ... أ هـ تهذيب .

وأما رواية أبي داود والترمذي والشافعي عن أسامة بن زيد الليثى عن الزهری عن أنس فاختلف فيها على الزهری، وأسامة سيء الحفظ وقد حكى الترمذى في العلل عن البخاری أن أسامة غلظ في اسناده (وأسامة هو ابن زيد بن أسلم العدوی) قال ابن معين ليس بشيء وضعيف، وقال الدرامي ليس به بأس وقال أبو حاتم: يكتب حديثه، وقال النسائي ليس بالقوى وقال ابن سعد ليس بحجة، وقال ابن حبان كان واهيا يرفع الموقوف ويصل المقطوع .

وخلاصة الرأی في هذا الحديث أن الزهری انفرد به عن عبد الرحمن بن كعب وعن ابن أبي الصعير وابن جابر، وعن أنس فهو غريب، قال ابن حجر في شرح النخبة ص ٧ الغرابة اما أن تكون في أصل السند أولا فالاول الفرد المطلق وأصل السند طرفه الذى فيه الصحابي .. ولا يرد حديث ابن عباس لأنه معلول بعطاء كما قدمنا .

وعلى ضوء ماقدمناه تدرك قيمة التخريج، وتتبين أهميته، وتظهر الحاجة اليه .